

Distr.: General  
23 December 2020  
Arabic  
Original: English



## ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في السودان، وإن يشدد على أهمية الامتثال لها وتنفيذها على نحو كامل،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وتصميمه على العمل مع حكومة السودان، في ظل الاحترام التام لسيادته، من أجل المساعدة في التصدي لمختلف التحديات في السودان،

وإنه يعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية لحكومة السودان عن حماية المدنيين في جميع أنحاء أراضيها، وإنه ينوه في هذا الصدد بخطة حكومة السودان الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429) وإنه يحيط علماً بالتزام حكومة السودان، على النحو المعرب عنه في رسالة الممثل الدائم للسودان المؤرخة 21 أيار/مايو 2020 (S/2020/429)، بتولي كامل المسؤولية عن حماية مواطنيها المدنيين، والالتزام بصورة صارمة بكل المعايير الدولية لحماية المدنيين، بما في ذلك الرصد الاستباقي والتوقع وتعزيز انتشار الجيش والشرطة العدلية، والحماية المجتمعية، وتسهيل المساعدة الإنسانية، بما في ذلك من خلال إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عراقيل وضمان أمن وسلامة الأفراد العاملين في المجال الإنساني،

وإنه يشدد على ضرورة خفض التدريجي بشكل منظم وأمن للعناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، بما يتماشى مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة،

وإنه يعرب عن بالغ تقديره للعمل الذي تؤديه العملية المختلطة في السودان ومساهماتها عموماً في صون السلام والأمن في دارفور منذ إنشائها في عام 2007، وإنه يشيد بإسهام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العملية المختلطة، وإنه يشدد على أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان،

وإنه يعرب عن دعمه لانتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور، وإنه يؤكد في هذا الصدد أهمية التعاون الوثيق بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة



الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة) وفريق الأمم المتحدة القطري المتكامل التابع لها، استنادا إلى الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالانتقال من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة،  
**وإن يشجع** الأمين العام على الإسراع في زيادة قدرة البعثة المتكاملة على تقديم المساعدة الفعالة، في حدود ولايتها، إلى حكومة السودان،

**وإن يرحب** بتوقيع حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية وحركة تحرير السودان - جناح مني مناوي على اتفاق جوبا للسلام في جوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، **وإن يهنئ** السودان وشعبه على هذا الإنجاز التاريخي الذي يمثل فرصة هامة لتحقيق سلام شامل ومستدام في السودان ومعلمها هاما في المرحلة الانتقالية نحو مستقبل سلمي مستقر وديمقراطي ومزدهر للسودان، **وإن يثني** على الأطراف في المفاوضات لما أبدته من إرادة سياسية والنزاهة، **وإن يرحب أيضا** بدور حكومة جنوب السودان في تيسير المفاوضات،

**وإن يشجع** الأطراف الموقعة على اتفاق السلام على الشروع بسرعة في عملية التنفيذ، ولا سيما تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق المتعلقة بالترتيبات الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور والمنطقتين، وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وذات مغزى في تنفيذه، **وإن يحث** الحركات المسلحة التي لها قوات في ليبيا، على نحو ما وثقه كل من فريق خبراء الأمم المتحدة المعنيين بليبيا والسودان، على سحبها فوراً، **وإن يلاحظ** أن اتفاق السلام ينص على دور محدد للأمم المتحدة في دعم تنفيذ أحكامه،

**وإن يحث** الأطراف التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام مع حكومة السودان على أن تفعل ذلك فوراً وبشكل بناء ودون شروط مسبقة من أجل الإسراع في اختتام المفاوضات بشأن اتفاق سلام شامل، **وإن يدعو** جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى مواصلة تشجيع الأطراف غير المشاركة في هذا الصدد،

**وإن يحيط علماً** بالتقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/1115)، ولا سيما التوصية بإنهاء ولاية العملية المختلطة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 والتقدير الذي يفيد بأن أعمال تنظيف البيئة وإزالة الأثار التي خلفتها العملية المختلطة وإعادة الموظفين والجنود وأفراد الشرطة من المواقع المغلقة إلى أوطانهم ستستغرق ما يقدر بستة أشهر، رهناً بتطورات كوفيد-19 وموسم الأمطار، **وإن يؤكد** أن تصفية العملية المختلطة بعد سحبها ستتطلب فترة زمنية معقولة،

**وإن يحيط علماً** ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (PSC/PR/COMM. (CMLXVIII))،

**وإن ينوه** بالأراء التي أعربت عنها حكومة السودان بشأن مستقبل العملية المختلطة خلال المشاورات التي جرت بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الخرطوم في الفترة من 22 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على النحو الموثق في مواضع منها التقرير الخاص المذكور أعلاه،

1 - **يقدر** إنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛

2 - **يطلب** إلى الأمين العام الشروع في الخفض التدريجي لعدد أفراد العملية المختلطة في 1 كانون الثاني/يناير 2021 وإتمام سحب جميع العناصر النظامية والمدنية، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة، في موعد لا يتجاوز 30 حزيران/يونيه 2021؛

3 - **يقرر** أن يأذن، طوال الفترة التي سبستغرقها الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتهما، باستبقاء وحدة حراسة من ضمن القوام الحالي للعملية المختلطة لحماية أفراد العملية المختلطة ومرافقها وأصولها؛

4 - **يحث** حكومة السودان على التنفيذ الكامل والسريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429) وعلى حماية المدنيين في دارفور وفقا لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، و**يؤكد** على ضرورة بناء ثقة المجتمعات المحلية في قدرة مؤسسات سيادة القانون على تحقيق العدالة وضمان المساءلة وتوفير الحماية القانونية للمجتمعات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص المشردون والنساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة؛

5 - **يطلب** إلى حكومة السودان أن تحترم احتراماً تاماً جميع أحكام اتفاق مركز القوات المبرم في 9 شباط/فبراير 2008 إلى حين خروج العنصر الأخير للعملية المختلطة من السودان، ولا سيما الأحكام المتعلقة بسلامة العملية المختلطة وأمنها التي تنص، في جملة أمور، على أن تتخذ حكومة السودان جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة العملية المختلطة وأعضائها والأفراد المرتبطين بها وممتلكاتهم وأصولهم وأمنهم وحرية تنقلهم، وتتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية أعضاء العملية المختلطة والأفراد المرتبطين بها ومعداتهم وأماكن عملهم؛

6 - **يدعو** حكومة السودان، على جميع المستويات، إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتهما من أجل ضمان السحب المنظم والأمن للبعثة، بما يتماشى مع النتائج المتفق عليها للاجتماع الثامن والعشرين لآلية التنسيق الثلاثية بشأن العملية المختلطة المعقود في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بسبل منها، على وجه الخصوص، إتاحة وصول الأمم المتحدة إلى مباني العملية المختلطة دون عوائق إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن تسليمها، وضمان حرية التنقل على نحو تام للعملية المختلطة وأفرادها والمتعاقدين معها، وكذلك لمركباتها وطائراتها، وإعادة نشر معدات العملية المختلطة ولوازمها وسائر أصولها داخل السودان دون عوائق، وقيام الأمم المتحدة بتصدير معدات ولوازمها وسائر أصولها دون عوائق، والاستمرار في منح التأشيرات للأفراد اللازمين للخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتهما، و**إنه يلاحظ** أن الأمم المتحدة، في سياق تنفيذ الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتهما، ستمتثل للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة؛

7 - **يطلب** إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان، عن طريق آلية التنسيق الثلاثية، إجراء تقييم منظم للتقدم المحرز في الخفض التدريجي والسحب، والعمل بمثابة مركز لتبادل المعلومات من أجل معالجة أي مسائل قد تنشأ في هذا السياق؛

8 - **يكرر** طلبه إلى الأمين العام أن يواصل التخطيط للفترة الانتقالية وإدارتها ويعجل بهما وفقاً للسياسات والتوجيهات وأفضل الممارسات المعمول بها من أجل ضمان الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة، و**يكرر كذلك** طلبه في هذا الصدد أن تواصل العملية المختلطة والبعثة المتكاملة التعاون الوثيق عن طريق آلية التنسيق المنشأة لتحديد الطرائق والأطر الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف وأولويات استراتيجية مشتركة في دارفور، وكفالة التنسيق والتعاون عن كثب وتبادل المعلومات والتحليلات وتحقيق أقصى قدر من التأزر، وتسخير الموارد، وتلافي ازدواجية الجهود؛

9 - **يدعو** العملية المختلطة إلى أن تضع مع فريق الأمم المتحدة القطري، كجزء من العملية الانتقالية والخفض التدريجي للعملية المختلطة، ترتيبات مناسبة تمكّن فريق الأمم المتحدة القطري من الإشراف على ما تبقى من أنشطة التعاون البرنامجي التي بدأتها العملية المختلطة في عام 2020، ولكن تنفيذها لم يكتمل بعدُ بسبب جائحة كوفيد-19، وذلك لكفالة الانتقال السلس لدعم بناء السلام ودعم تنمية قدرات حكومة السودان في دارفور؛

10 - **يكرر كذلك** طلباته إلى العملية المختلطة أن تكفل تسليم مواقع الأفرقة وأصول العملية طبقاً للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة، مع اتخاذ جميع الخطوات والاحتياطات العملية لكفالة نقل الأصول بأمان إلى سيطرة الكيان المعين، **ويهيئ** بالعملية المختلطة وحكومة السودان إلى القيام على وجه السرعة بوضع الصيغة النهائية لاتفاق إطاري منقح يكفل مبدأ الاستخدام النهائي المدني وأمن وسلامة مواقع أفرقة العملية المختلطة وأصولها التي جرى تسليمها والتي لن تستخدمها البعثة المتكاملة وشركاؤها من فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل؛

11 - **ينوّه** بالتزام حكومة السودان، تمشياً مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، باستخدام ما جرى تسليمه من مواقع أفرقة العملية المختلطة من جانب المستعملين النهائيين للأغراض المدنية بشكل حصري، **ويحث** حكومة السودان على أن تكفل استعمال مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سُلمت سابقاً ومواقعها التي سيجري تسليمها في المستقبل لتلك الأغراض؛

12 - **يكرر كذلك دعوته** حكومة السودان إلى أن تختتم على وجه السرعة تحقيقاتها الجارية في عمليات النهب التي وقعت في مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سبق تسليمها، **ويهيئ** كذلك بحكومة السودان أن تواصل محاسبة الأفراد الذين شاركوا في حوادث النهب هذه؛

13 - **يطلب** إلى العملية المختلطة والدول الأعضاء وحكومة السودان اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية سلامة جميع أفراد العملية المختلطة وأمنهم وصحتهم تمشياً مع القرار 2518 (2020)، بما في ذلك عن طريق السماح بعمليات الإجلاء الطبي، من أجل منع انتشار مرض كوفيد-19 في أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة وسحبها؛

14 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على جميع التطورات ذات الصلة بالخفض التدريجي للعملية المختلطة وسحبها في شكل مرفق للتقارير المنتظمة المطلوب تقديمها بشأن البعثة المتكاملة في القرار 2524 (2020)، وإحاطة شفوية يقدمها بحلول 31 تموز/يوليه 2021 بشأن اكتمال الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإغلاقها؛

15 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقييماً للدروس المستفادة من تجربة العملية المختلطة في موعد لا يتجاوز 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

16 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.